المنظومة القيمية و المجتمع، المفهوم والأبعاد

الأستاذ الدكتور: مصطفى عوفي جامعة، باتنة1، الجزائر

الأستاذ: نصر الدين بهتون، جامعة خنشلة، الجزائر

الملخص:

إن موضوع القيم كان ولا يزال يشكل اهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين، خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية نظرا لما تلعبه منظومة القيم من دور رئيسي في تنظيم و بناء المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص، و بالنظر أيضا لخصوصية مجتمعنا الجزائري وأبعاده الثقافية والقيمية بصفة عامة و خصوصية الآسرة الجزائرية والتي شهدت تحولات وتغيرات كثيرة ومرت بالعديد من الأزمات وهي أيضا بحاجة إلى دراستها والاستمرار في ذلك بهدف مساعدتها بآليات وقوانين وتدعيم أفرادها بما يضمن استمرارها كمؤسسة اجتماعية أساسية بدونها لا يمكن الحديث عن المجتمع . والذي هو في حاجة إلى عناية بحثية أكاديمية متخصصة بالنظر إلى مجتمعات عربية إسلامية أخرى حضيت بدراسات كثيرة وهي متواصلة .

Abstract:

The subject of values was and stills an interest of many researchers and scholars, especially when it comes to social sciences, due to the major part the values system plays in organizing and building the society in general, and the family in particular. And considering the privacy of our Algerian society, its cultural dimensions and values generally and that of the Algerian family, which witnessed a lot of transformations and changes, and went through many crises, that later, needs a continuous study in order to help it with mechanisms and rules, and also, to support its members with what can guarantee its continuation as a basic social institution, without which there would be no society to talk about. This society needs a researching Academic and specialized care comparing to other Arabic and Islamic societies that have been applying a bunch of continuous studies.

مقدّمة:

إن موضوع القيم ومعالجتها ودراستها يثير الكثير من التساؤلات نابعة أساسا من صعوبة تحديدها أو ترسيمها تبعا للمكون الثقافي والاجتماعي وحتى الفلسفـــي، إن طرحا كهذا يتيح لنا التفكير في القيم ومشكلاتها وكل المواضيع المرتبطـة بها من زوايـــا مختلفة ومتقاطعـــة، تتمثل **الأولى** فيما يختزنه الفكر الانسانـي للقيم، **الثانية** ما نسعى إليه للاستفهام عن طبيعة وحركة القيم، أما **الثالثة** والأخيرة ما تفرزه القيم من تأثيرات على مكونات التنظيم الاجتماعي، ولنا أن نتصور حجم ونوعية الطرح المتصل بهذه المحاور مجتمعة من جهة، وما تتطلبه منا كل معالجة لإحدى هذه الزوايا، وهذا كله يستدعي استحضار العديد من المسائل المتعلقة بالقيم كمنظومة تعد بمثابة جوهر الثقافة الذي يضمن سلامتها ويوفر لها المسلك الصحيح، وهذا كله ينصب في صالح المجتمع بكل مكوناته .

1. مفهوم المنظومة القيمية :

قبل التطرق الى مفهوم المنظومة القيمية لابد أولا ان نعرف ما المقصود بالقيم فقد تعددت وجهات النظر بشأن تحديد مفهوم القيمة على الرغم من التطورات الكثيرة التى طرأت على هذا الميدان المعرفى، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح المفهوم من ناحية وتعدد مجالات القيم من الناحية الأخرى. و تعدد الموروثات الفكرية والدينية والمنطلقات النظرية والصبغة التخصصية التي لا تجعل الباحثين يتفقون بالضرورة على تفسير واحد للقيمة فإن منهم علماء الدين الذين يعنون بالقيم الدينية ومنهم علماء النفس الذين يعنون بالقيم النفسية ومنهم علماء الاقتصاد الذين يعنون بالقيم الاقتصادية ومنهم علماء الاجتماع الذين يعنون بالقيم الاجتماعية وهكذا دواليك، وتكون نتيجة هذا كله عدم وجود تعريف جامع للقيمة.

و من أهم التعاريف التي تناولت القيم بالشرح و التفصيل نجد :

– القيم أو القيمة خلقا يتجسد في كل ما هو خير وما هو حسن، مما ترتقي به الصفات إلى درجة الصلاح والكمال، في مقابل كل ما هو قبيح، مما لا يضفي الا الى الفساد والنقصان [1]:

والأمر في الحالتين لا ينشأ عن الطبع أو الفطرة،و لكن ينتج عما تربى عليه الانسان وتكون في أحضانه وما إكتسبه في الاسرة والمدرسة والمجتمع والبيئة عامة، بالتعلم والتثقف والاحتكاك والتعامل والممارسات المختلفة وما يرتبط بها من تقليد ومحاكاة [2].

والقيم بهذا إدراك معرفي وإرادة نفسية يتدخل فيها العقل والشعور ليتبلور في ممارسات يجلبها الواقع عبر السعي إلى تحقيق غايات معينة وفي معايير ثابتة ومقاييس موضوعية تحكمها تعاليم ملزمة وتوضحها تطبيقات منضبطة،وترسخها تقاليد متداولة، لكن دون التجرد من فعل الذات بكل ما يعمل فيها من مؤثرات تتدخل في التمييز ثم في توجيه الرغبات،مما يعكس مدى الالتزام بما تفرضه تلك المعايير والمقاييس وما لها من سلطة.

كما يعكس رد فعل الآخرين تجاه السلوك ومما يثير في النهاية معادلة ثنائية بين ما هو فردي و ما هو جماعي ثم بين ما هو ظاهر وما هو باطن وكذا بين ما هو صواب وما هو خطأ.و إذا كانت القيم أخلاقا تنشأ في الانسان وتنمو معه لتصبح عادة راسخة، عنها تصدر جميع أفعاله، فإن هذه الاخلاق لا تكون حميدة،أي لا تكون فيها إيجابية إلا حين تقرن بالفضائل التي هي موقف بين الرذيلتين.

- القيمة هي معيارا لتقويم السلوك الانساني لاجل ذلك تعتبر القيم معايير للسلوك البشري الاخلاقي،أو معايير للتفكير الانساني في كل منحى من مناحي الحياة
- كما يمكن تعريف القيم بأنها ": عبارة عن المعتقدات التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والتي تعمل على توجيه

رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ،وتتصف بالثبات النسبي" .

أما اذا حاولنا ان نوسع مفهومنا للقيم ليشمل المنظومة القيمية فيمكن أن نعتبرها بأنها مستويات ومعايير تعزز وتدعم الممارسة الاجتماعية، بهذه الفكرة الأساسية يمكن أن نبدأ في طرح أفكار متعددة تتعلق بوجود منظومة قيمية أو كما يسميها الكثيرين نسقا قيميا في أي مجتمع كان وحسب الثقافة السائدة فيه على اعتبار أن لكل مجتمع ثقافته، فوجود مجموعة منتظمة ومتساندة ومتعددة من القيم تمثلها القواعـــد والسلوكات والخبرات في علاقة نسقية وفق بنية متماسكة ومترابطة هي ما يمكن أن نسميه "**منظومة قيمية**" ووجودها مرتبط بالمجتمع، باعتباره المجال الحيوي الذي نستطيع من خلاله أن نستدل على القيم فحسب **دور كايم** "القاعدة الاخلاقية لا تنبثق عن الفرد ولكن المجتمع هو أساس القيم،ومصدر القيم العليا، وأنها –أي القيم–نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية" [(3)].

فالمجتمع يفرض قيما واتجاهات من خلالها تنفذ الأدوار بطريقة ديناميكية تبعا لمراكز موزعة على الأفراد في إطار تنظيمات مختلفة وهذا كله يتم بين الأفراد فيما بينهم كمجموعات وبين تلك المجموعات والمجتمع ككل،وفق ما يعرف بالنسق الثقافي، ما يجعلنا نؤسس لفكرة من شطرين **الأولى** أنه لا وجود لمنظومة قيمية خارج المجتمع والذي هو عبارة عن جماعة إنسانية لها إطارها القيمي ومعتقداتها ومنتظراتها حول ما تنجزه من أنشطة، فالنظرية الوظيفية تعتبر المجتمع حقل لنمطين من العمليات، أولاهما تعمل على تجسيد التعاون بين الأفراد وثانيهما تعمل على تحقيق استمرارية الأفراد وبقاؤهم إذ انه بتحقيق إحدى هاتين العمليتين تتحقق الاخرى، أما الشطر **الثاني** فهو لا وجود لمجتمع دون منظومة قيمية تحدد أطر وتوجه مساره والتي تختلف في تصنيفها وتتشابه في طبيعتها كقيم. فالإجراء المنهجي الصحيح لفهم الفعل حسب الوظيفيين وخاصة" **تالكوت بارسونز** "يبدأ من النسق القيمي في مجتمع معين ووقت معين حيث يمكن ذلك من تصنيف هذه القيم إلى أنماط معينة،" فالقيم التي يتبناها الأفراد في أي مجتمع كان هي في حقيقتها ليست

أبنـــية ذاتية يصنعها الفرد بحريـــة كاملة بعيدا عن أوضاع المجتمع وتركيبته ووظائفه، بل شأنها شأن كل ما يتعلق بالإنسان،نتاج تصنعه أوضاع المجتمع من ناحية وأداة تؤثر فيه وتسهم في تغييره من ناحية أخرى [4].

كما أن القيم موجهات لسلوك المجتمع الذي تسود فيه،وهي تعمل بصورة متكاملة ولا نجد أي منها منعزلا عن غيره من القيم في ذلك المجتمع وإذا حدث ذلك فهو خروج عن القاعـدة الاجتماعية .

كما أننا نجد ترابط بين النسق الحضاري في أي مجتمع وبين المنظومة القيمية وأنه في حالة أي تحول يطرأ على أحدهما يمس الآخر، وهذه أحد أساسيات النظرية الاجتماعية. و من الأمور الاكثر تعلقا بموضوع القيم هو زيادة الانجراف الى تيار القيم المادية الجديدة بهدف المواءمة مع الاحتياجات، واتسمت التفاعلات بالنزوع إلى التفاعل مع العلاقات المنفعية المادية [5].

أدى ذلك الى تهميش قيمة العلاقات البنائية بين الأفراد، مما انعكس على النسق القيمي الثقافي، وتحولت العلاقات الانسانية الحجمية إلى علاقات السوق وكلما زاد اغتراب الافراد عن مجتمعهم انعكس ذلك على أسرهم و بالتالي على عملية التنمية و التطور المجتمعي " [6].

فالقيم موجهات لسلوك المجتمع الذي تسود فيه، وهي تعمل بصورة متكاملة فقيمة التعاون في المجتمع الإسلامي مرتبطة بالعبادة و بباقي القيم الإسلامية الأخرى، "فالقيم منظومة متكاملة و لا تعمل كل منها بصورة منعزلة عن غيرها من القيم التي تسود في ذلك المجتمع و إن حدث ذلك كان خروجا عن القاعدة [7].

إن القيم انتقلت من الدلالات المادية إلى المدلول المعنوي والمجازي وهذا الأخير أخذ مضمونه الخاص من كل حقل من حقول المعرفة، فهناك القيم الغائية المطلقة التي يعنى بها الفيلسوف الاخلاقي و هناك القيم النسبية الوسائطية التي يعنى بها عالم الاجتماع وهناك القيم التبادلية والعينية التي يعنى بها عالم الاقتصاد

وهناك القيم الحقيقية والاعتبارية التي يعنى بها عالم المنطق وهناك تصنيف أيضا إلى اجتماعية وفكرية وروحية و جمالية [8].

هناك ظواهر ثلاثة هي أساسية لطرح فكرة حول منظومة القيم، الظاهرة الأولى هي سقوط حواجز الزمان و المكان بين الأفراد و الشعوب و الثقافات نتيجة للثورة العلمية التي أفضت إلى ثورة تقنية و صناعية ووسائل الانتقال و الاتصال، ما أحدث تحركا في منظومة القيم التي كانت تحدد الهوية الثقافية لكل شعب أو أمة، أما الظاهرة الثانية فهي انتصار و انتشار النظام الاقتصادي الحر و الذي تولدت عنه واقعين الأول تراجع دور الدولة و الثاني تحكم أصحاب المال، و أما الظاهرة الثالثة فهي ظهور المشروعات الاقتصادية العملاقة و معها رؤوس الأموال الضخمة التي لم تعد تنافسها عدد من الدول مجتمعة، و تعاظم دور أصحابها و ترويجهم للحرية الاقتصادية، ما أثر على وضعية الحماية الاجتماعية للضعفاء و الفقراء و صغار المنتجين، مما نتج عنه تأثيرات لهذه الظواهر مجتمعة على منظومة القيم السائدة في المجتمع .

إن تغير النسق القيمي حسب بارسونز " يتم في شكلين أساسيين الاول خارجي و الذي تأتي فيه عوامل التغير من خارج المجتمع و الثاني هو الذي يحدث عندما لا يسمح النموذج الثقافي للمجتمع بهذا التغير من مصدر خارجي، و إنما عليه ان يشهده من داخله و يرى أن المظاهر الدينية للنسق الثقافي هي الأساس في هذا التغير [9].حيث يميز بارسونز بين ثلاثة أنماط من الأنساق الثقافية و هي أنساق الأفكار و المعتقدات، أنساق الرموز التعبيرية وأنساق التوجيهات القيمية .

" إن الاجراء المنهجي لفهم الفعل عند بارسونز يجب ان يبدأ من النسق القيمي في مجتمع معين و وقت معين، بحيث يمكن تصنيف هذه القيم إلى أنماط معينة بهدف تأسيس العلاقات التطورية على ان يتم ذلك بدرجة كبيرة من الحذر حتى لا يتم هذا التصنيف من واقع قيم الفرد الخاصة [10].

هذا يعني ان المنظومة القيمية يتم تصنيفها تبعا لمحددات آنية تتعلق بإطار مكاني و زماني يختص به مجتمع بعينه ويختلف عن غيره من المجتمعات وهذا ما يدعم فكرة أن القيم مصدرها المجتمع و حركة تطوره، "فالمجتمع يفرض قيما واتجاهات من خلالها تنفذ الأدوار بطريقة ديناميكية تبعا لمراكز موزعة على مجموعة من الأفراد وفقا لمجموعة من الواجبات و الحقوق، بالنظر إلى أنماط متبادلة من السلوك، و هذا كله يتم بين الافراد فيما بينهم كمجموعة وفيما بين هذه المجموعة ككل وفق النسق الثقافي أو الظاهرة الثقافية في المجتمع "[11].

صور منظومة القيم :

إن الطرح السابق يحتم علينا أن نحدد بصورة أساسية صور منظومة القيم في المجتمع وعموما فإننا ننطلق مما تم الاطلاع عليه في أن هناك منظومات متعددة للقيم تتوزع في كونها:

أ-غائية مطلقة: يعنى بها الفيلسوف الأخلاقي.

ب-نسبية ووسائطية : يهتم بها عالم الاجتماع.

جـ- تبادلية وعينية: يتناولها عالم الاقتصاد.

د-حقيقة اعتبارية: يدرسها عالم المنطق.

بالإضافة إلى تصنيفات أخرى-حسب المهتمين والدارسين-كمنظومة تحوي قيم اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، فكرية، جمالية إلى غير ذلك، وهذا الزخم المعرفي أثر بما لا يدع مجال للشك على ما يوجه من مجهود علمي لدراسة موضوعات تتناول القيم خاصة في علم الاجتماع على اعتبار أنه من العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى بلوغ الموضوعية في المعالجة العلمية،

و عليه يمكن ان نصل إلى فكرة أساسها أن هناك قيم واحدة،تختلف من حيث الإحساس بها وتحديد المنهج المناسب للحفاظ عليها يختلف من زمان إلى

آخر ومن مجتمع إلى مجتمع آخر،أي تحديد ما تلعبه القيم من تأثيرات على مكونات النسق أو التنظيم الاجتماعي.

3 . النسق الاجتماعي :

إن النسق الاجتماعي كمفهوم مرتبط بالأساس بمفهوم المجتمع حيث نجد أن ابن خلدون يفسر نشؤ المجتمع البشري بحاجة البشر للاجتماع و التعاون فالإنسان مدني بالطبع "أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم و هو معنى العمران [12].

و الحياة لا تتحقق أو تستمر إلا باجتماعه و تعاونه مع اقرانه بهدف إشباع حاجتين أساسيتين لا يستطيع تحقيقها بمفرده و هما حاجته إلى الغذاء و حاجته الى الامن و الدفاع و ينتج منها ظهور ظاهرتي التعاون و السلطة، فكما أن البشر لا تتحقق أو تستمر حياتهم إلا بتعاونهم و تبادلهم الخدمات فإنها أيضا لذلك تحتاج إلى السلطة التي توزع بعضهم عن بعض و تمنعهم من ظلم بعضهم البعض " [13]. و"المجتمع عبارة عن جماعة تشترك في معتقدات معينة و قيم و توقعات حول الانشطة التي يؤديها، والنظرية الوظيفية تنظر الى المجتمع مسرح لنوعين من الحالات، حالات تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الأفراد وحالات تحقق البقاء للأفراد، وأن تحقيق إحدى هذه الحالات يؤدي الى تحقيق النوع الثاني [14]. و منه فالمجتمع "ما هو إلا مجموعة من الأفراد متداخلة بما يحملون من قيم [15].

فحسب الوظيفيين المجتمع هو النسق الاجتماعي الكلي، يتألف من أجزاء مترابطة ومتساندة وظيفيا تشكل هي ايضا انساق فرعية تتضمن بداخلها أجزاء، وأن استقرار النسق الكلي مرتبط بما يسهم به كل جزء من أجل بقائه.

فالسعي إلى اثبات وجود الأسرة كمؤسسة ضمن النسق الاجتماعي ككل يعد الهدف العام للنظرية الوظيفية ما جعلها تكثف مجهوداتها التحليلية انطلاقا من عدة عناصر كالفعل الفاعل، الدور، المكانة والعلاقات. كما انها لم تهمل الجانب القيمي والمعياري والذي اعتبرته في كثير من المواقف النظرية انه يمثل نسقا داخل

المجتمع ومقابلا للأسرة فالبناء الاسري يقوم على البناء القيمي حيث يشير دوركايم إلى أن "النظام الاجتماعي يوجد لإشباع الحاجات الاجتماعية ومن هنا فان الانساق الاخلاقية في نظره لها وظيفة هامة هي وظيفة التنظيم الاجتماعي وان كل مجتمع يعمل على تطوير نظامه الاخلاقي يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية لبنائه الاجتماعي" (16).

كما ان"الوظيفية تعد المساهمة التي يقدمها النشاط الجزئي للنشاط الكلي الذي هو جزء منه،والوظيفية في الاستعمال الاجتماعي الدقيق هي المساهمة التي تقدمها الحياة الاجتماعية لتشغيل النسق الاجتماعي الكلي وترتبط عند رادكليف براون ارتباطا وثيقا بالبناء (17).

وتعتبر النظرية الوظيفية من أكثر النظريات انتشارا في الدراسات الأسرية والتي تعتبر الأسرة كنسق اجتماعي، والنسق يعرف على أنه" وحدتان أو أكثر مترابطة بحيث إذا حدث تغير في أي وحدة يتبع ذلك بالضرورة تغير في حالة الوحدة الأخرى، مما يتبعه أيضا تغيرات في الوحدات التالية، مما يتطلب عملية أخرى مرافقة وهي التفاعل الذي يحصل بين وحدات النسق الاجتماعي والذي هو اتحاد أو ترابط بين عضوين أو أكثر كما أن التمايز بين واحد أو أكثر من الاعضاء ينتج نسقا فرعيا، أن وحدة التحليل البنائي الوظيفي للنسق الاجتماعي قد تكون الفرد الفاعل وقد تكون الفعل وقد تكون العلاقات وقد تكون المكانات والأدوار" (18).

كما أن التحليل البنائي الوظيفي أيضا يتطلب الكشف عن العلاقات القائمة بين المشكلين للمكانة المختلفة والإسهامات الوظيفية لتلك العلاقات بالنسبة للنسق الاجتماعي ككل، وقد ركز المهتمين بالدراسات الاسرية على اتجاهين هما (19).

أ- دراسة العلاقات الداخلية للنسق الاسري

ب- دراسة العلاقات بين الاسرة والأنساق الاجتماعية الاخرى .

ومنه و استنادا لما سبق فالأسرة جزء أساسي من كيان المجتمع و ترجع أهميتها لخطورة الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها بغية المحافظة على بقاء المجتمع و سلامته و يذهب جورج ميردوك و هو أحد رواد هذا الاتجاه إلى أن الأسرة تقوم بأربع وظائف رئيسية هي :

1: الاشباع الجنسي

2- الانجاب

3- تنشئة الصغار : تتطلب تعاون افراد و مؤسسات عديدة للقيام بها

4- الوظيفة الاقتصادية : توفير الغذاء و الملبس و المأوى لأعضائها

و إذا تأملنا في كل من وظيفتي الاشباع الجنسي و الانجاب فانه يمكن أن نعتبرهما وظيفة واحدة فالزواج و الأسرة التي تتكون نتيجة له هما الاطار المشروع و المقبول الذي يقره المجتمع لتلبية الاحتياجات البيولوجية الغريزية للإنسان [20].

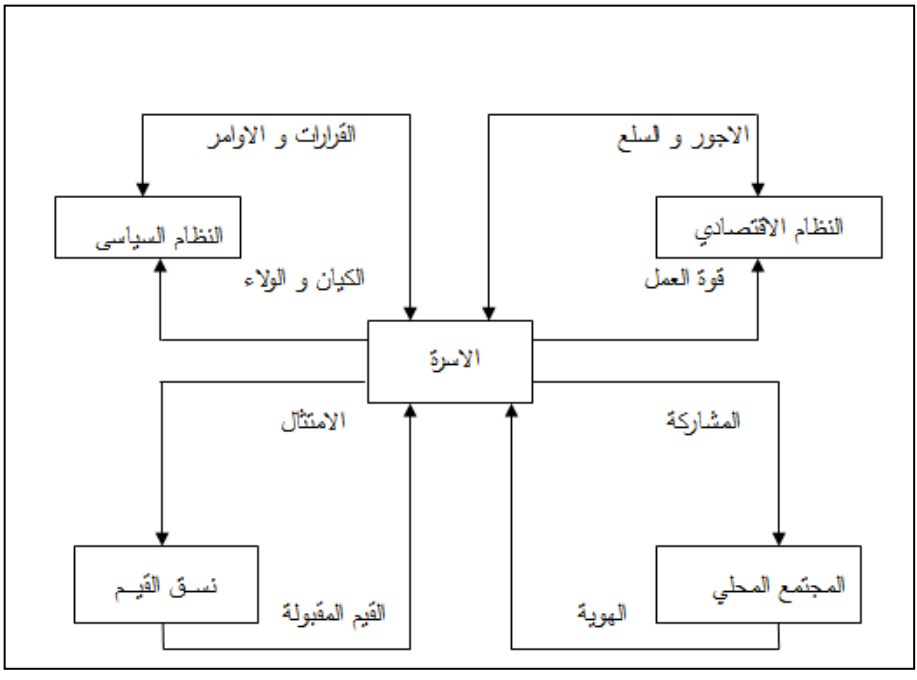

الشكل : يبين العلاقة التبادلية بين الاسرة و بعض النظم الاجتماعية (21)

يبين لنا هذا الشكل ان الاسرة تعطي شيئا لكل نظام اجتماعي و تتلقى منه شيئا آخر في المقابل، فالأسرة توفر للنظام الاقتصادي قوة العمل من الافراد الذين يعملون في مجالات العمل المختلفة و تتلقى في مقابل ذلك الاجور و الرواتب التي يحصل عليها الافراد و السلع المختلفة التي تستخدم في إشباع حاجاته المادية ،أما بالنسبة للنظام السياسي فالأسرة تمنحه التأييد نحو مشاعر الولاء بما يصحبه ذلك من طاعة لأوامر النظام و عدم الخروج عليه و عصيانه، و تتلقى من النظام السياسي القرارات التي يتخذها القائمون على شؤون الحكم و التي يقصد منها تنفيذ السياسة العامة، و تمنح الاسرة للمجتمع المحلي جهود أفرادها من خلال مشاركتهم الفعالة في انشطته المتعددة و تتلقى الاسرة عنه هويتها التي تميزها عن غيرها من أبناء المجتمعات المحلية الاخرى و اخيرا تدعم الاسرة النسق القيمي بالامتثال و عدم الخروج على القيم، و في مقابل هذا الدعم تتلقى عنه منظومة متسقة من القيم التي توجه الافراد في تحديد تفضيلاتهم للأشياء و أولويات اختيارهم

ويؤكد الوظيفيون الكلاسيكيون و المحدثون على ما تقوم به الاسرة من وظائف ضرورية للمحافظة على المجتمع ككل لعل من أهمها وظيفة الانجاب لتزويد المجتمع بأعضاء جدد من أبنائه إذ لا يوجد مجمع يعتمد في قوته البشرية على الاجانب المقيمين على أراضيه، و استمرار أي مجتمع معلق على تجديد تكوينه السكاني لتتناوب الاجيال الادوار الاجتماعية جيلا بعد جيل، و تقوم الاسرة بوظائف أخرى لا تقل أهمية عن الانجاب هي التنشئة الاجتماعية للصغار و حمايتهم و رعايتهم و تزويدهم بالمكانة الاجتماعية و تحويلهم الى خلايا لتمتلئ بالحيوية في جسم المجتمع [22].

لقد أوضح فريديريك لوبلاي و هو من علماء الاجتماع الأوائل المهتمين أساسا بالأسرة مستخدما النموذج الوظيفي للمجتمع أن العمال ليسوا فقط الوحدات العمالية و لكن لهم أسر كما استطاع أن يثبت من خلال المعلومات

الامبريقية التي جمعها من ستة دول أوروبية أن خبرات الاسرة تؤثر على آداء العمل و من ثمة على الاقتصاد [23].

إن الاسرة ليست مجرد مؤسسة، و لكن يمكن ان نعتبرها نظاما اجتماعيا و يضيف مدخل النظام الاجتماعي على الرغم من انحصارها داخل النظرية البنائية الوظيفية، أبعاد الفرد و الدور إلى مفاهيم المجتمع و الوظيفة السائدة في المدخل المؤسسي، و يرتبط الافراد بغيرهم بعلاقات اجتماعية و يشاركونهم مجموعة من القيم التي تنتج عن توقعات السلوك المشترك و هناك العديد من الامثلة على سبيل المثال عند معالجة الطفل المريض لا تقوم الأم بتقدير طريقة العلاج و الدواء، بل يقوم الطبيب بتلك المهمة فكل فرد يدرك حدود و مطالب دوره و لقد ذهب تالكوت بارسونز الى معالجة الأسرة على انها" البناء الذي يربط خبرات الفرد في أدواره بالأجزاء الاخرى للنظام الاجتماعي فعلى سبيل المثال يرتبط دور الاب كعائل للأسرة بالاقتصاد [24].

و الأسرة بالإضافة الى ما سبق تعمل على نقل القيم و القواعد المقبولة و أنماط السلوك القائمة للأسرة كما تتضمن تكيف الفرد لمطالب المجتمع و التآلف داخل الاسرة و بعد الافراد لان يعملوا على الحفاظ على الاسرة في المجتمع.

فالأسرة بالنسبة لبارسونز هي بمثابة نظام تندمج فيه نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل ،فالأسرة باعتبارها نظاما فرعيا معرضة لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير فالتأثيرات التي تحدث في الأسرة و ردود الافعال هي انعكاسات للظروف الجديدة و القيم الثقافية الجديدة، هذه القواعد قد تنشأ في تاريخ النظام الفرعي و تعكس فيما تقليدية تكبت، أو – على الأقل تؤخر نتائج التغيرات في البيئة الاشراطية غير أن عالم الثقافة له ديناميكيته الخاصة و في وسع الآراء أو وجهات النظر الجديدة أن تعجل التغيرات و تعدلها. ففهمنا للسلوك الإنساني لابد ان يكون من خلال تحليلنا لدور المعايير و القيم في الأفعال و هذا ما يساعد بطريقة أو بأخرى على فهم صراع القيم و المعايير إبان التغيرات الاجتماعية الكبرى ففي هذه الفترات يكون الناس تحت

ضغط القيم الجديدة و لكنهم مع ذلك مازالوا تحت تأثير القواعد السياسية التي اندمجت فيهم أثناء عمليات التكيف الاجتماعي ،هذه القيم التقليدية أصبحت جزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد توجه من داخله هذه الثنائية –جديد و قديم (25).

- **أهمية دراسة المنظومة القيمية:**

الأول: يتعلق بأهمية دراسة القيم في أي مجتمع والتي لابد أن ننظر إليها كبعد استراتيجي وهام لاتصاله بطاقة المجتمع ومساره واستمراريته،فموضوع القيم أو بالأحرى منظومة القيم في المجتمع نتخيلها بالنظرة السوسيولوجية كأنها نظام لابد من مرافقته ومراقبته وأخذ الحيطة في كل ما يتصل به لإدراكنا لخطورة ما سينجر عن إهماله وعدم إعطائه ما يمكن له من العناية والدراسة خاصة في حقل العلوم الإنسانية عامة والعلوم الاجتماعية خاصة،فمواضيع القيم وما يتعلق بها من طروحات تمثل أهمية مجتمعية بالغة القداسة إن صح التعبير فارتباط سلوكياتنا كأفراد وكجماعات بهذه الموجهات وما ينجر عن تلك السلوكات من نواتج تمثل في حقيقتها بناء ووظائف الكل والأجزاء في إطار عملية اجتماعية متكاملة.

كما أن هذا يبرز الدور الأكيد الذي تلعبه القيم في المحافظة على المكون الاجتماعي بصفة شاملة وخاصة إذا وجهنا ذلك وخصصنا مجالات العلاقات المحددة في إطار النسق الأسري،وما تعطيه كذلك كقوة محركة للكثير من الوظائف الأساسية للأسرة بصفة عامة والجزائرية خاصة.كما أن الأهمية تتعمق إذا تعدينا ذلك للقيم عامة بكل منطلقاتها وأبعادها والتأثير الذي تمارسه على الأبنية وتلك الوظائف بالنظر إلى نفاذها وعلاقتها ومرجعيتها الأساسية .

الثاني: فهو لا يقل مكانة في أهمية هذا الموضوع وهو الأسرة عامة والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص،فالمتخصص في هذا المجال يجد نفسه محاط بضغوطات لا تقل في مستواها عما تعيشه الأسرة ككيان يتألم في صمت،فلنا أن نتصور حجم هذه المعاناة المتصلة بوجود الأسرة كبناء يرتكز على مجموعة من العلاقات الحساسة والأساسية وما ينتج عن هذه الخاصية من إفرازات تصل كل

أجزاء المجتمع وتحاكم الأسرة وفق ذلك منفردة،أضف إلى هذا ما تقوم به من وظائف غاية في الأهمية وهي كلها تتلخص في تلبية حاجات أعضائها وما ينجر عنها أيضا من مشاكل وإرهاصات تطال المجتمع ككل .

ثالثا:محاولات ترسيم ودراسة منظومة القيم في المجتمع والتي تحتاج إلى مجهودات علمية متكاملة ومتصلة،وفهم طبيعة المنظومة القيمية وجعلها كمنطلق لمراجعة الكثير من الآليات والبرامج داخل المجتمع،كما أن دراسة منظومة القيم في المجتمع يعطي دفعا لتطور مشروع المجتمع باعتبارها ركائزه الأساسية والتي تبنى عليها باقي المنظومات المجتمعية،والأسرة لا تخرج على مجالات هذا الطرح من خلال فهم المكون الأسري من الداخل والخارج ومساعدته على التغلب على كثير من العقبات وإعطاء دفعة لمشاريع التخطيط العائلي والتدريب الأسري وكل الآليات المجتمعية التي وجدت للحاجة نفسها،ومرافقة الآباء والأبناء اجتماعيا.

5. الأسرة و منظومة القيم في المجتمع الجزائري:

ومن أهم مكونات التنظيم الاجتماعي نجد الأسرة الخلية الأولى في المجتمع أو البنيان الاجتماعي ككل وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا فلا يوجد مجتمع يخلو بطبيعته من النظام الأسري،فهي تمثل الاستقرار والاستمرار في الحياة الاجتماعية، وهذه الأخيرة كلها منتظمة في الأسرة كما أنها تعد بالأساس ثمرة المجتمع وهي في نشأتها وتطورها ولكل أوضاعها قائمة على مصطلحات المجتمع، والأسرة بوصف عام هي بناء ووظائف أي أنها نطاق اجتماعي، فمدلول البناء بالنسبة للأسرة يشمل الحجم أو الشكل والعلاقات الداخلية والخارجية كإطار عام يحتوي على أنواع من الترابطات الأسرية أما الوظيفة فهي ما تقوم به الأسرة كنسق اجتماعي في كيان المجتمع من إشباع لحاجات أفرادها المتنوعة والمتعددة، والأسرة تبعا لهذه المجموعة المعرفة من الوظائف تكون علاقة تبادلية بينها وبين مجموعة من النظم الاجتماعية الأخرى ومنها منظومة القيم .

وهذا الطرح يجعلنا نطرح فكرة متصلة وهي أن الأسرة تجسد الامتثال لمنظومة القيم في المجتمع وفي الوقت نفسه تساهم في قوة هذه المنظومة ووجودها من خلال آلية الدعم والتعزيز التي تمارسها الأسرة،وهذه أبرز الاتجاهات التي غلبت على جل التناولات التي شملت الأسرة والقيم من منطلق رئيس كان ينطلق من الأسرة كمتغير مستقل.

فالمجتمع الجزائري ذو الأبعاد العربية الإسلامية مر بمراحل تاريخية أحدثت الكثير على مستوى نظامه الاجتماعي وتركت آثارها المتعددة على تركيبته وثقافته وتأسست به منظومة قيمية غنية بأطرها صافية في مقاصدها متجذرة بتاريخها مصانة بدينها وثقافتها وكغيره من المجتمعات الإسلامية يعاني من ازدواجية ميزت تلك المنظومة القيمية في إطارها العام، نتيجة لجملة تلك التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري، فوجد قيم أصيلة تمثلها مجموعة من القيم الاجتماعية استمدت إطارها من التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري والدين الإسلامي الحنيف والتي تعد بمثابة وعاء يحفظ البناء الأسري كما أنها محرك داعم لأهم وظائف الأسرة، كما يوجد في المقابل قيما حديثة وليدة أوضاع جديدة أوجدتها جملة التغيرات خاصة الاقتصادية بالنظر لأهمية هذا المعطى والتي تمارس تأثيرا على الكيان الأسري ومس ذلك البناء الأسري ووظائفه بالدرجة الأولى،وتعداه إلى تلك القيم الأصيلة والمتمثلة في القيم الاجتماعية .

فالأسرة الجزائرية تعد ركيزة هذا المجتمع ولعبت ومازالت تلعب دورها القوي في استمراره،كما أنها حضيت بعنايــة متميزة سواء على الصعيد الاجتماعي، السياسي، الاقتصـادي والثقافي،إلى جانب المقوم الديني كحاضن أساسي للنسق الأسري الجزائري وداعما لوجوده واستمراره.

فالأسرة الجزائرية واجهت ومازالت تواجه كحصن حصين جميع التيارات داخلية كانت أو خارجية بهيكل يمثل بنائها والذي هو مجموعة العلاقات الداخلية والخارجية ومنها نظام الزواج والقرابة كأطر لتثبيت تلك العلاقات واستمرارها وأيضا بقيامها بوظائف أهمها وظيفة التنشئة الاجتماعية لأبنائها وما تتطلبه من

دعائم وأيضا الوظيفة الاقتصادية وهي تلبية احتياجات ومتطلبات أفرادها وفق ميكانيزمات معينة ووفق شروط مادية.فتأثير القيم على الأبنية الاجتماعية وعلى النظام الاجتماعي ككل حيث نجد قيم أصيلة ذات البعد الاجتماعي والقيم الحديثة ذات البعد المادي تؤثر بشكل مباشر على البناء الأسري و المتمثل في العلاقات الداخلية (داخل الأسرة الواحدة)والعلاقات الخارجية(القرابية).

الخاتمة :

بالنظر إلى أهمية القيم كمصدر للضبط في أي مجتمع كان وعلى أساس ما تمثله من تأثير على كل مكونات المجتمع أفرادا كانوا أو جماعات وعلى النسق الاجتماعي ككل باعتبارها المحرك الرئيسي للكثير من الوظائف الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى قوة تحافظ على مبدأ الاستمرارية ونقصد بذلك استمرارية المجتمع ككل، وهي بهذا الطرح تعطينا مدلولا أشمل وأوسع يتعلق بشمولية الأبعاد القيمية لأن القيم هي مكون متنوع يضم الجانب الفردي والجماعي ومنهما النفسي و الاجتماعي وكذا الجانب الفلسفي والثقافي والأيديولوجي وباقي المكونات الأخرى.

كما أن القيم لا تقبل النظر إليها من زاوية واحدة بل تحتم علينا نوعا من الإحاطة تبعا لطبيعتها كمنظومة تضم العديد من العناصر القيمية، وحضور الأسرة ككيان رئيسي يعد من أهم الأطر التي نستطيع من خلالها أن نفهم وندرس القيم،لأن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تنتج القيم باعتبارها مصدرا لذلك وتعززها وتدعمها وتهذبها إذا تلقتها من المجتمع من خلال مؤسساته الأخرى، وضمن هذا الإطار الواسع تظهر العديد من المشكلات متعلقة أساسا بمنظومة القيم، وقد حاولنا من خلال هذه المعالجة البسيطة والأولية أن نعيد إثارة الفكر الاجتماعي لمسألة القيم والتأكيد على أهمية دراستها باستمرار ومحاولة مواكبة كل ما يطرأ عليها لأننا نطرح موضوع كان ومازال يمثل حجر الزاوية للعديد من التناولات السوسيولوجية وخاصة تلك التي يكون موضوعها الأسرة لأن جل المشكلات الأسرية تحمل الطابع القيمي أو أنه ليس بعيدا عن إطارها العام .

❖ **هوامش البحث:**

(1) عباس الجراري :**مفهوم القيم وفلسفتها وإشكالية الواقع والمثال في منظور الإسلام** مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية -سلسلة الدورات -الدورة الربيعية 2001 الرباط -مطبعة المعارف الجديدة -الرباط المملكة المغربية -2002 -ص 125 .

(2) المرجع السابق، ص 125.

(3) كمال التابعي، ليلى البهنساوي: **مقدمة في علم اجتماع المعرفة** -الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م .م ، القاهرة، مصر،2007، ص 29.

(4) أحمد كمال أبو المجد : **أزمة القيم و أثرها على الاسرة العربية و المسلمة**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الربيعية، 2001، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط المملكة المغربية، 2002 ، ص 108 .

(5) نادية رضوان : **الشباب المصري المعاصر و أزمة القيم ،دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب**– الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر، 1997 ، ص 17

(6) سامية حفر صالح : **التغير الاجتماعي و تأثير بعض عناصره على تفجيرات الازمات العائلية**، سلسلة الوصل، العدد 2، منشورات كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 61

(7) سعاد جبر سعيد : **القيم العالمية وأثرها على السلوك الانساني**، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع-عمان،الأردن، 2008، ص 36 .

(8) محمد الكتاني :**أزمة القيم في سياق التحولات الحضارية المعاصرة**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الربيعية، 2001، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة -الرباط المملكة المغربية ، 2002 ، ص 90 .

(9) نادية رضوان :**مرجع سبق ذكره** –ص 115

(10) المرجع السابق، ص 116 .

(11) المرجع نفسه – ص 117 بالتصرف

(12) المهدي أحمد جحيدر : **القيم الخلقية و المجتمع المثالي- الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر**، طرابلس، ليبيا-ط1-2007 –ص 11

(13) ابو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون :**مقدمة ابن خلدون** –تحقيق درويش الجويدي –ط2 –بيروت –المكتبة العصرية –2000-ص16

(14) جمال شعبان و آخرون :**فكر ابن خلدون ،الحداثة و الحضارة** –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت،لبنان-2010-ط2-ص ص 76،77

(15) سامية مصطفى الخشاب :**النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة** –الدار الدولية للاستثمارات الثقافية –القاهرة ،مصر-ط1-2008-ص35

(16) السيد الحسيني و آخرون :**دراسات في التنمية الاجتماعية** –دار المعارف – القاهرة،مصر-ط1-1973-ص 147 .

(17) شريفي الجابري : **التحولات الاجتماعية ،الاقتصادية و أثرها على بعض القيم** – دراسة مكتبة الملك فهد الوطنية-جدة،المملكة العربية السعودية-ط1-2002 –ص 47

(18) عبد الرؤوف الضبع : **علم الاجتماع العائلي** – دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر-الاسكندرية،مصر ، 2003، ص،ص 81 ،84

(19) محمد الجوهري و آخرون: **ميادين علم الاجتماع**–دار المعارف- القاهرة،مصر-1974 ص 254 .

(20) السيد عبد المعطي و آخرون –**علم اجتماع الاسرة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000،ص 29.

(21) المرجع السابق، ص31.

(22) المرجع السابق، ص 32.

(23) المرجع السابق ،ص 361 .

(24) المرجع السابق، ص 366.